

تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)

The Evaluation of the Public Economic Policy in Algeria During the Period (2015-2024)

¹ د. معاذ عليوي *، ² د. حليمة موساوي

¹ جامعة فلسطين التقنية خضوري (فلسطين)، ² جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة (الجزائر)

¹ Muath ilaiwi *, ² Halima Moussaoui

¹ <https://orcid.org/0000-0002-2644-2742>, ² <https://orcid.org/0009-0007-8371-8876>

¹ Palestine Technical University- Khadouri (Palestine), muath.ilaiwi@gmail.com

² Djillali Bounaama University- Khemis Miliana (Algeria), h.moussaoui@univ-dbk.m.dz

تاريخ الاستلام: 2026/ 07 / 29 تاريخ القبول: 2026 / 08 / 24 تاريخ النشر: 2026 / 09 / 01

المخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024، وإبراز أهم البرامج والسياسات التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال والتركيز بشكل أوسع على البرامج التنموية التي كانت خلال الألفية الجديدة. ومن أجل تحقيق هدف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأطر النظرية للدراسة وواقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، والمنهج الإحصائي من خلال جمع البيانات وتحليل الإحصائيات التي تضمنتها الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الجزائر تبنت العديد من السياسات العامة الاقتصادية وأولتها أهمية كبيرة، بوصف الاقتصاد الجزائري مبنياً على قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، فهو دائم التأثير بتقلبات الأسعار العالمية للبترول، مما يجعله في تبعية دائمة للدول الكبرى وينعكس ذلك سلباً على برامج التنمية الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، إضافة إلى جانب البرامج التنموية المسطرة تأثرت بهذه التغيرات ما أدى إلى عدم بلوغ الأهداف الكلية المسطرة في كل برنامج. خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات نذكر منها: إصلاح النظام المالي والمصرفي لإعطاء مجال أوسع للاستثمار الأجنبي وتوفير مناخ استثماري مناسب بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكذا ضرورة تحين الأطر القانونية المنظمة للاقتصاد الجزائري بما يتوافق والمتغيرات الدولية الراهنة. بالإضافة إلى ضرورة إشراك كل الفواعل في عملية صنع السياسات العامة بشكل عام وليس السياسة الاقتصادية فقط.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة الاقتصادية، تقييم السياسة العامة، التنمية الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر.

Abstract:

This study critically examines public economic policy in Algeria throughout the period spanning 2015 to 2024. It systematically surveys foundational development strategies and policies enacted since national independence, while directing focused analytical attention toward the structural initiatives

المؤلف المرسل.*

* Corresponding author.

introduced during the contemporary era. To rigorously evaluate both the theoretical frameworks and the practical execution of Algeria's economic agenda, the authors utilize a descriptive-analytical methodology complemented by quantitative statistical evaluation.

The findings demonstrate that despite Algeria's sustained prioritization of various public economic initiatives, the national economy remains fundamentally constrained by its excessive reliance on the hydrocarbons sector. This profound single-sector dependence exposes the domestic market to acute volatility in global petroleum prices, thereby perpetuating structural economic vulnerability and external reliance on major international powers. Consequently, these macroeconomic shocks consistently disrupt domestic development planning and impede the successful realization of overarching national objectives. To mitigate these enduring structural vulnerabilities, the study proposes several vital institutional interventions. Specifically, it advocates for comprehensive structural reform of the financial and banking sectors to facilitate foreign direct investment and cultivate a propitious investment climate conducive to sustainable economic expansion. Furthermore, the analysis emphasizes the imperative of modernizing the legal frameworks governing the national economy to ensure alignment with contemporary international paradigms, alongside institutionalizing the inclusive participation of all relevant stakeholders within the broader public policymaking architecture.

Keywords: Public Economic policy, Public Policy Evaluation, Economic Development, Economic Reforms, Algeria.

مقدمة:

شهد العالم في العقود الماضية العديد من التحولات العميقة والمتسارعة في مختلف المجالات، انعكست بشكل جلي على سياسات مختلف دول العالم، مما دفعها لتبني سياسات تتلاءم مع هذه المتغيرات، والجزائر باعتبارها جزءاً من النظام الدولي سعت جاهدة لمواكبة هذه التحولات والتكيف معها. وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات كبيرة جرّاء الوضع الكارثي الذي خلفه الاستعمار، أدى بها إلى انتاج العديد من السياسات بهدف النهوض بها، وشملت هذه السياسات مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية وغيرها،

وفي هذا السياق نجد السياسة العامة الاقتصادية التي تعتبر من أهم السياسات التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني فقد قام صانع السياسات بصياغة العديد من البرامج والمخططات التنموية فترة السبعينات والثمانينات في ظل تبني النظام الاشتراكي، وفي فترة التسعينات شهدت الجزائر تحولات جوهرية في توجهاتها الاقتصادية تمثلت في الانتقال نحو اقتصاد السوق والتخلي على النهج الاشتراكي، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفتها الجزائر، مما دفعها إلى انتاج العديد من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق الاستقرار وهيكلية الاقتصاد الجزائري.

ومع مطلع الألفية الجديدة وانفراج الأوضاع الأمنية بالجزائر وارتفاع أسعار البترول، انتهجت الجزائر سياسة عامة اقتصادية توسعية تمثلت في البرامج الإنعاشية والتي تم رصد مبالغ مالية كبيرة لها، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية والدفع بعجلة التنمية وغيرها.

لذا، ومن خلال هذه الدراسة سيتم التركيز على تقييم هذه السياسات الاقتصادية، ونظراً لطول الفترة الزمنية لهذه البرامج، تم تحديد مجال الدراسة من 2015 إلى غاية 2024.

إشكالية الدراسة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 2014-2024 وتراجع أسعار البترول، ترتب عنه الحاجة إلى إعادة توجيه السياسة العامة الاقتصادية لتحقيق التنويع الاقتصادي لتعزيز الاستقرار المجتمعي وتحقيق التنمية الاقتصادية، تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات والسياسات. ومن هنا فإن إشكالية الدراسة تنحصر في السؤال الرئيسي التالي ألا وهو: ما مدى فعالية السياسة العامة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024؟

تندرج تحت الإشكالية المطروحة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الأطر النظرية والمفاهيمية المتعلقة بتقييم السياسة العامة الاقتصادية؟
- ما واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟
- ما مدى فعالية السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024م؟

فرضية الدراسة:

فعالية السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر مرهون بمدى مساهمة كل المؤشرات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تكمن في:

- تسليط الضوء على تقييم السياسة العامة الاقتصادية في جانبها النظري والمفاهيمي
- التعرف على واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، ورصد الإصلاحات الاقتصادية المنجزة، مع تحديد أبرز التحديات التي واجهت تنفيذها سواء كانت مؤسساتية مالية أو مرتبطة بالبيئة الدولية.
- تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وتحليلها من خلال قياس مدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المسطرة
- كتنوع الاقتصاد الوطني، تحسين مناخ الاستثمار، وتقليص التبعية لقطاع المحروقات،

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في جانبها النظري والعملي كما هو موضح في ما يلي

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية للدراسة في الآتي:

- تعد إضافة نوعية للمكتبة العربية ورافداً مهماً للمكتبة الجزائرية في موضوع الدراسة.
- بناء تراكم معرفي عبر الاستفادة من المفاهيم النظرية والمقاربات الجديدة في السياسة العامة، وذلك بهدف الخروج بتصور واضح حول مفهوم السياسة العامة الاقتصادية المتصل بالواقع الجزائري.
- تأسيس دراسات وأبحاث علمية مستقبلية حول تقييم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر.

الأهمية العملية:

تتجسد الأهمية العملية للدراسة في الآتي:

- توفر هذه الدراسة قاعدة بيانات ومعلومات حول تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

- مرجعاً مهماً لصنّاع القرار والعاملين في المؤسسات الحكومية الجزائرية والباحثين في حقل السياسة العامة.
- التوصل لنتائج وتوصيات لتقييم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الأطر النظرية للسياسة العامة والسياسة العامة الاقتصادية والتقييم لإزالة الابهام والغموض حول مصطلحات الدراسة، بالإضافة لتحليل واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال تحليل واقعها منذ الاستقلال لغاية سنة 2024 م، كما تم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال المنهج الإحصائي حيث تم جمع البيانات والإحصائيات خلال الفترة 2015-2024. وهيكلتها في جداول ورسوم بيانية وتحليلها.

الدراسات السابقة:

قام الباحثين بمراجعة الدراسات السابقة والتي تتناول تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2015-2024)، وفيما يلي عرض بعض هذه الدراسات والتي لها علاقة بموضوع البحث الحالي

دراسة رقم (1) عمراني وحاكمي (2019) انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية الفترة 2000-2017)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية على الناتج الداخلي الخام PIB للجزائر. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في سرد مختلف التعاريف والمفاهيم، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات وكذلك المنهج التاريخي لمعرفة تطور السوق العالمي للنفط.

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري مازال تحت تأثير أسعار النفط، وأن أي صدمة سعرية سوف تؤثر على الناتج الداخلي الخام بسبب ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في العملية الانتاجية مقارنة بباقي القطاعات.

دراسة رقم (2) صحراوي وخلفوني (2021) السياسة العامة الاقتصادية في ظل الوفرة المالية دراسة تحليلية للفترة من 2005 إلى 2014

هدفت الدراسة إلى إظهار ماهية وأهمية السياسة العامة الاقتصادية خاصة خلال مراحل الوفرة المالية، إذ تعتبر السياسة العامة الاقتصادية خلال الوفرة المالية بالغة الأهمية باعتبارها تحدد مصير الدولة في المراحل والأزمة التي تليها. ولأجل معالجة إشكالية الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة المدروسة وجمع البيانات والإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية أو الهيئات المختصة عبر دراسة الوقائع الاقتصادية وتحليل واستقراء الأرقام وتفسيرها، والمنهج التاريخي من خلال الرجوع إلى الأحداث الماضية.

توصلت الدراسة أهم النتائج وأبرزها وهي أنه على الرغم من بعض النتائج الإيجابية المحققة بفضل السياسات الاقتصادية خلال مرحلة الوفرة المالية، إلا أن الدولة الجزائرية أضاعت فرصة تطوير القطاعات الاستراتيجية وخلق اقتصاد مستقل عن قطاع المحروقات.

دراسة رقم (3) إكن (2022) تقييم السياسة النقدية في الجزائر في ظل توطيد برنامج النمو الاقتصادي (2015-2019) هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز مدى فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة البرنامج الخماسي الممتدة من 2015 - 2019). اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل ومعرفة الأدوات المباشرة وغير المباشرة المعتمدة خلال تلك الفترة ليستنى معرفة إلى أي مدى ساهمت هذه الأدوات في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

خلصت الدراسة إلى أن تبني سياسة استهداف التضخم يتطلب توفر حد أدنى لتطبيق السياسة النقدية منها العامة والأولية، إلا أن تفعيلها يتطلب توفير بيئة مؤاتية لها كزيادة إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية لبنك الجزائر بواسطة التشريعات القانونية أو من ناحية الممارسة الميدانية لتحقيق الشروط العامة.

دراسة رقم (4) دلامي (2024) دراسة تحليلية لانعكاسات انهيار أسعار النفط ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال جائحة كورونا

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الأسعار البترولية على الناتج الداخلي الخام الجزائري باعتباره معتمد بنسبة كبيرة على العوائد البترولية. ولأجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض البيانات المتوفرة وتحليل المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين أسعار البترول وقيمة الناتج الداخلي الخام الجزائري، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تشجيع القطاعات الأخرى وخصوصاً القطاع الفلاحي من أجل تنويع الصادرات وتعزيز مداخل الدولة.

دراسة رقم (5) بوعرفة وبودالي (2024) تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2022)

هدفت الدراسة إلى معرفة فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات كلاً من النفط والغاز الطبيعي في الاسواق الدولية استناداً إلى بيانات سنوية بين الأعوام 2000 و2022م، بالإضافة إلى تحليل تطور عوائد المحروقات وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتطور الإيرادات والنفقات العامة ورصد الميزانية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم النظرية، والمنهج التحليلي في تحليل وتقييم مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على بيانات وتقارير البنك المركزي ووزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء والتخطيط.

توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تلعب دوراً مهماً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للنمو الاقتصادي، وبنفس الوقت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوائد النفطية والغازية خلال فترة الدراسة، حيث أنها تتبع سياسة التوسع في فترات انتعاش أسعار المحروقات، وكذلك تتبع سياسة الانكماش خلال فترات الأزمات الاقتصادية

دراسة رقم (6) إسلال وشنات (2025) دراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والميزان التجاري من خلال تحليل الصادرات والواردات خلال الفترة (2000-2022). ولأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقاً لأهداف الدراسة استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض المفاهيم وتحليل البيانات الإحصائية للفترة المدروسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التقلبات التي تحصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية ستؤثر على الميزان التجاري الجزائري، وذلك لكون النفط سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية، إضافة إلى أن التقلبات التي تحدث في أسعار النفط أثرت على الميزان التجاري من خلال حجم صادرات المحروقات والتي تعتبر المصدر الرئيسي للدولة والتي يتم بها تغطية فاتورة الواردات وبالتالي فإن هذه التقلبات سواء كانت ارتفاعاً أو انخفاضاً ستؤدي إلى اختلال الميزان التجاري إما بالفائض أو العجز.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في الهدف العام، فقد أكدت جميعها التعرف على مؤشرات تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وهما مؤشر الناتج الداخلي الخام والميزان التجاري مثل دراسة (عمراني وحاكمي، 2019)،

(صحراوي وخلفوني 2021)، (دلامي، 2024)، (بوعرفة وبودالي، 2024) ودراسة (إسلاش وشنايت، 2025). واتفقت الدراسة الحالية من حيث المنهج مع جميع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي، في حين اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الإحصائي في جمع البيانات والإحصائيات خلال الفترة 2015-2024م.

وفي إثراء الإطار النظري استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، والتي تناولت موضوع الدراسة. كما تم الاستفادة منها في تحليل مؤشرات تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خصوصاً خلال الأعوام ما بين 2015 ولغاية 2024م. في حين تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في التركيز على الفترة الزمنية نظراً لحدوثها، واستعراضها مؤشرات جديدة لتقييم السياسة العامة الاقتصادية كالناتج الداخلي الخام و الميزان التجاري مما يجعل الدراسة والنتائج المتوصل إليها أكثر دقة ومصداقية.

حدود الدراسة ومبررات اختيارها:

لأجل ضبط الدراسة والخروج بنتائج دقيقة يمكن تعميمها ففي الإطار المكاني فوقع اختيارنا على الجزائر على اعتبارها دولة شهدت عدة تغيرات اقتصادية منذ استقلالها وعرفت العديد من السياسات التي تبنتها في جانبها الاقتصادي بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

أما الإطار الزمني للدراسة تم تحديدها من 2015 لغاية 2024، حيث تم اعتمادها كي تكون الدراسة والنتائج المتوصل إليها أكثر دقة ومصداقية، فالجزائر من خلال السياسات التي انتهجتها تبنت العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، ونظرا لطول الفترة الزمنية وكثرة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في إطار الإنعاش الاقتصادي خاصة بعد الألفية الجديدة، جاء تركيزنا على هذه الفترة الزمنية لحدوثها، حيث تم اعتماد برنامجين تنمويين وهما: الأول كان خلال الفترة 2015-2019 والثاني من 2020-2024.

ولعلاج الإشكالية المطروحة تم صياغة الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لتقييم السياسة العامة الاقتصادية

المطلب الأول: السياسة العامة: الإشكالية والمفهوم

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية: المفهوم والأدوات

المطلب الثالث: تقييم السياسة العامة

المبحث الثاني: واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2024

المبحث الثالث: تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2015-2024

المطلب الأول: مؤشر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

المطلب الثاني: مؤشر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-2024

المبحث الأول

الإطار النظري لتقييم السياسة العامة الاقتصادية

قبل التطرق للإطار النظري لتقييم السياسة العامة الاقتصادية لابد من توضيح مفهوم السياسة العامة ككل ثم التطرق إلى إظهار ماهية السياسة العامة الاقتصادية. وصولاً لمفهوم تقييم السياسة العامة والمعايير ومتطلبات التقييم.

المطلب الأول: السياسة العامة: الإشكالية والمفهوم

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن باقي مصطلحات العلوم الإنسانية التي غالباً ما يثار النقاش حولها وعدم الاتفاق على تحديد تعريف واحدٍ شاملٍ جامعٍ لها، ومن المشاكل التي تعيق الدارسين في هذا المجال هو الوصول إلى تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح ولعل ذلك يكمن في أمرين أولهما: استعمال مصطلحات السياسة العامة أو السياسة الحكومية أو مصطلح السياسة بشكل عام، فهي تدل بمجملها على أنها مصطلحات غير محددة ودقيقة وتشير إلى معاني ومصطلحات مختلفة، ثانيهما يتمثل في وجود خلط بين هذه المصطلحات والمصطلحات الإدارية مثل الأهداف والبرامج والقوانين والقرارات، وغيرها من المصطلحات التي تستخدم لوصف ما تقوم به الحكومة من أعمال (عبد القوي، 1988).

وبما أن السياسة العامة هي جزء من نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية، وشكلت دراستها كغيرها من الدراسات جدلاً واسعاً بين العديد من الدارسين والباحثين الذين يتوقون للإحاطة بماهيتها ومضامينها من الموضوعات، فقد حصل تنوع وتعدد في التعريفات حول فهمها والإلمام بجوانبها المتعددة، كونها تمثل الجانب الأدائي والفعل السياسي للحكومة، أو أنها ترتبط بجوانب النظام السياسي كافة وليس على دور الحكومة فحسب. ومن هنا جاء التعدد والاختلاف في التعريفات التي تناولت مفهوم ومضامين مصطلح السياسة العامة (الحديثي و الخفاجي، 2006).

وبناءً على ذلك وردت العديد من التعريفات لمصطلح السياسة العامة منها ما هو طابع غربي ومنها ما هو طابع عربي، ويمكن أن نبين عدداً منها كما يأتي:

- يعرف جيمس أندرسون السياسية العامة: هي تلك السياسة التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤوليتها أن بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية قد تسهم أو تؤثر في رسم وتطوير بعض السياسات العامة وتستمد خصوصيتها من كونها متخدة من قبل السلطات المخولة (أندرسون، 2010).
- يرى ديفيد استون بأن السياسة العامة هي عبارة عن عملية تخصيص سلطوي للقيم المادية والمعنوية داخل المجتمع في تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية وهذا لن يتم إلا من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم. (Easton, 1965).
- يذهب توماس داي إلى تعريف السياسة العامة بأنها كل ما تختاره الحكومة أن تفعله وما لا تفعله (Day, 1992).
- ويعرف هارولد لاسويل السياسة العامة بأنها: من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ ورغم بساطة التعريف إلا أنه يشير إلى منظور واحد فقط وهو منظور القوة في نظره إلى السياسة العامة (Laswell & Kaplan, 1970).
- أما توماس بيركلاند فيعرف السياسة العامة بأنها: دراسة لصنع السياسات العامة من قبل الحكومات. فسياسة الحكومة العامة هي مجموع السياسات (القوانين، الخطط، الأفعال، والسلوكيات) التي تختارها الحكومة (العبيدي، 2019).
- ترى أسماء صالحى السياسة العامة بأنها: مجموعة من الخطط والبرامج والقرارات والنشاطات الناتجة عن السلطات الرسمية لحل المشاكل الحالية والمستقبلية وتتضمن جميع المجالات والقطاعات الأمنية والصحية والزراعية والتي تصدر في شكل قرارات وقوانين ولوائح مع تخصيص الموارد المالية والفنية لتحقيق المصلحة العامة (صالحى، 2019).

- في حين يعرف شرف الدين السياسة العامة بأنها تلك المخرجات التي تصدر عن الجهات الصانعة للسياسة العامة والتي تأخذ اشكالاً مختلفة من القوانين واللوائح والقرارات والبرامج والاستراتيجيات استجابة للمدخلات أو الطلبات أو القضايا التي تظهر على الساحة من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الرسمية أو الغير رسمية داخل المجتمع وفي مختلف المجالات. (شرف الدين ، 2024).

- أما Hakan Uuzun ve Abdrahman Okur يعرفان السياسة العامة بأنها: موجودة دائماً من حولنا، ولكن السياسات التي تطورها الهيئات التشريعية تظهر بأشكالٍ عديدة، بعضها يهتم بتوزيع السلعة أو خدمة ، والبعض الآخر يهدف إلى إعادة توزيع الفوائد لفئات معينة وتشجيع المساواة، وتنظيم السلوك وإنشاء المؤسسات التنفيذية. (UZUN & OKUR, 2025)

بناءً على التعريفات السابقة لمفهوم السياسة العامة يرى الباحثين بأن هناك مجموعة من الخصائص العامة المشتركة للمفهوم وهي على النحو الآتي:

- مجموعة من القرارات والأفعال ينفذها فاعلون معزفون أو تختارها الحكومة لأجل تحقيق الأغراض العامة والتي يأمل أن تمثل شريحة كبيرة من جمهور المجتمع تكون الحكومة على وعي تام بها.
- رسم السياسات العامة للدولة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة، وبناءً على الأولويات المراد تحقيقها.
- برنامج عمل إما أن يكون فردياً أو جماعياً وبما أنها سياسة عامة يجب أن تمتلك بالأساس برنامج عمل جماعي ورؤية شاملة للتصدي للمشاكل أو مواجهة قضايا تمسّ مجتمعاً بأكمله.
- لا ينحصر مجال عمل السياسة العامة في مجالٍ ما أو قضية معينة بل يتم التعبير عنها داخل البرامج والقواعد الحكومية في عدة أشكالٍ وصورٍ منها القوانين واللوائح.

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية: المفهوم والأدوات

مفهوم السياسة العامة الاقتصادية

أشار العديد من الباحثين والاقتصاديين والدارسين إلى مفاهيم ذات صلة بالسياسة العامة الاقتصادية وهي على النحو التالي:

- تفكير منظم يوجه الأنشطة والمنظمات والمشروعات والأفراد في مجال النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يتطلع إليها الأفراد والمجتمع في ضوء الإمكانيات المتاحة والظروف الموضوعية (بن عيسى، 2014، الصفحة 52).
- هي مجموعة من التوجهات والتصرفات العمومية التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، كسياسة الإنفاق الحكومي والسياسة النقدية. فهي تصرف عام للسلطات العمومية في المجال الاقتصادي ذات صلة بالإنتاج والتبادل والاستهلاك وتكوين رأس المال (قدي، 2006).
- تشير إلى التدخل العمومي للسلطة السياسية المركزية الواعية المتماسكة والمزاولة في المجال الاقتصادي، أي أن كل ما يمسّ الإنتاج والتبادل في داخل الدولة وخارجها واستهلاك الثروات والفوائد والتخطيط والتأسيس لرأس المال (صحراوي و خلفوني، 2021).

يرى الباحثين بأن مفهوم السياسة العامة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من السياسة العامة، تسعى إلى تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي مستندة على إمكانيات مالية وخطط وبرامج تنموية في ظل سياسة مالية ونقدية معينة، وفقاً لخطة استراتيجية متوسطة وبعيدة الأمد تندرج ضمن سياسات ومبادئ النظام السياسي وتحت تأثير فواعل رسمية وغير رسمية.

أدوات السياسة العامة الاقتصادية

يستعين أي نظام سياسي بمجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية. ومن أهم أدوات السياسة العامة الاقتصادية التي تشكل إجماع أغلب الباحثين في ميدان الاقتصاد أو السياسات العامة نجد مايلي:

السياسة المالية: تعد السياسة المالية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهداف المجتمع والتي من ضمنها التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. حيث تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الكساد والانفراج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل الكامل ومستوى الاسعار ومنه على مستوى الدخل الوطني. (بوعرفة و بودالي، 2024) بمعنى أدق فإن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترمي إليها. (مسعودي و مؤمني، 2024).

وعليه يرى الباحثين بأن السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات المنظمة التي تشرف عليها الدولة بهدف إدارة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الممكنة لها.

- **السياسة النقدية:** هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي يمتلكها البنك المركزي للتحكم في النقود، وضمان الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار، حيث أن الهدف العام من هذه السياسة هو العمل على حصر وتحديد الديون وتبعية تغير معدلات الفائدة. حيث لا يقتصر دور السياسة النقدية على ضمان الاستقرار المالي بل تلعب دوراً فعالاً في معالجة التضخم ويتضح دورها في النشاط الاقتصادي من خلال قدرتها على جعل معدل نمو العرض النقدي يتلاءم مع قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات وتفادي التضخم والانكماش. إن زيادة معدل نمو العرض النقدي أدت إلى زيادة حجم النقود المتداولة لدى الجمهور مما أدى إلى خلق فائض في الطلب على السلع والخدمات وزيادة الضغوط التضخمية. أما إذا كان معدل العرض النقدي بطئ النمو فإنه يؤدي إلى انخفاض في الدخل النقدي، وهذا من شأنه أدى إلى تقليل الإنفاق على السلع والخدمات مما أدى بدوره إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي وتراجع مستويات التنمية والتشغيل (بشيشي و مجلخ، 2018).
- **سياسة التجارة الدولية:** تمكن هذه السياسة من تحقيق التوازن الخارجي والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات، حيث أدى الاختلال في ميزان المدفوعات إلى تدهور قيمة العملة ويتم ذلك وفق مؤشرين أساسيين وهما (صحرابي و خلفوني، 2021):

أ. **نسبة الاحتياطي الأجنبي للديون:** حيث تشير هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الصعبة، وبذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يعد دليلاً على وفرة السيولة الخارجية، إذ يعتبر الاحتياطي هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على أسعار الصرف ومواجهة الاختلالات.

ب. **نسبة الدين الخارجي للصادرات:** تعد الصادرات المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط، وبقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50% أي يجب أن تكون الصادرات مرتفعة لكي تستمر الدولة بالسداد.

خلاصة القول تشكل أدوات السياسة العامة الاقتصادية مدخلاً مهماً تمكّنها من التأثير في مجمل النشاطات الاقتصادية إنتاجاً وتوزيعاً، والتي من خلاله تستطيع التحكم في مسار ومعدلات التنمية الاقتصادية والبشرية، وكذلك في طريقة توزيع ثمار هذه التنمية على الشركاء الاجتماعيين.

المطلب الثالث: تقييم السياسة العامة

يعتبر التقييم مرحلة من مراحل صُنع السياسة العامة، أما السياسة العامة الاقتصادية فهي تندرج ضمن السياسات العامة، ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق إلى تقييم السياسة العامة في جانبه النظري، ومن ثم في المحور الأخير سنتطرق إلى تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

اختلف الخبراء والأكاديميين في مسألة استعمال التقييم أو التقويم خاصة في ظل نقص الأدبيات والدراسات العربية في مجال تقييم السياسات العامة، فلا يوجد أي كتاب باللغة العربية يحمل عنوان "تقييم السياسات العامة"، إضافة إلى أن بعض البحوث والدراسات من يستعمل مصطلح تقييم السياسات العامة أو تقويم السياسات العامة للإشارة إلى نفس المفهوم ذاته.

على الرغم من وجود خلط لدى الكثير من الباحثين بين مفهومي التقويم والتقييم إلا أن البعض يعتقد بأن كلا المفهومين يعطيان المعنى ذاته خاصة إذا كانت الأطروحات تتعلق بتقويم البرامج أو المشروعات الاجتماعية، إلا أن كلمة التقويم هي الأكثر قيمة وتداولاً بين الناس، كما أنها تعطي بيان قيمة الشيء تعديل أو تصحيح ما أعوج منه. أما كلمة التقييم تشير إلى إعطاء قيمة للشيء فقط. ومن هنا نجد أن كلمة التقويم أعم وأشمل من كلمة التقييم (ضربان، 2020).

من جهة أخرى لا يطرح المصطلح في اللغات الأجنبية أي إشكالية، ففي اللغة الإنجليزية نجد مصطلح (Evaluation) المشتق من الفعل (evaluate) الذي يعنى حسب المعجم الإنجليزي كوليز تحديد أو الحكم على نوعية أو قيمة شئ ما (Collins English Dictionary، 2011). أما في قاموس كامبردج فالتقييم هو عملية حكم أو قياس نوعية أو أهمية أو مقدار أو قيمة شئ ما (ضربان، 2029) أما في اللغة الفرنسية فمصطلح (evaluation) مشتق من الفعل evaluer والذي يضم حسب قاموس لاروس في معناه شقين أولهما: تقدير وتحديد القيمة أو السعر أو الأهمية، ثانيهما: تحديد تقريبي. إلا أن مصطلح التقييم لم يدخل قاموس العلوم الإنسانية والاجتماعية الفرنسي إلا في عام 1990 أي مع مؤسسة التقييم في مجال السياسات العامة في فرنسا طبقاً لمنشور روكار عام 1989م (Bouchard، 2015)

هذا من الناحية اللغوية، أما من الناحية الاصطلاحية تعددت المفاهيم والتعاريف ذات الصلة بمفهوم التقييم منها ما يلي:

- نشاط منظم يستند إلى منهجية علمية تهدف إلى التعرف على طبيعة العمليات المرتبطة بالسياسة العامة وآثارها والبرامج الفعلية المرتبطة بالتنفيذ، ومعرفة الانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة على تنفيذ السياسات وتأثيرها ونجاعتها وفعاليتها، والتقييم الأفضل هو الذي يرافق جميع مراحل تنفيذ السياسات العامة، كونه يهدف إلى تصحيح الأخطاء أثناء الإنجاز في حال وقوعها وذلك لتجنب أي احتمال لفشل السياسة العامة، والتمكن من معرفة نقاط النقص والوهن وصولاً إلى تحديد العوامل المتسببة بعدم تحقيق النتائج المطلوبة من السياسة المطبقة (بن عياش، 2011).
- فكرة مرنة تشير إلى إصدار حكم على برنامج أو سياسة عامة وذلك باستعمال مقياس أو مقاييس متنوعة، وبذلك يكون التقييم هو اتباع إجراءات للحكم على ما إذا كانت السياسة العامة جديرة بالتنفيذ أو الاستمرار، بمعنى أن بواسطة التقييم يمكن الحكم على احتمالات نجاح سياسة عامة معينة كبديل أفضل لمشكلة ما، وبهذه الحالة يكون التقييم إجراء سابق لإقرار السياسة العامة (العبيدي، 2019).
- المقارنة بين النتائج الفعلية لتطبيق هذه السياسة وما كان متوقعاً أن تحققه والتقييم في هذه الحالة هو تنفيذ لإقرار السياسة العامة (عبد القوي، 1988).

- نشاط يستند على أساس علمي يهدف إلى تقييم العمليات المرتبطة بالسياسات العامة وأثرها والبرامج الفعلية المصاحبة لعملية التقييم (العزاوي، 2003).

يقودنا تحديد التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم التقييم إلى تحديد تعريف تقييم السياسة العامة كونها عملية ومرحلة من عمليات السياسة، فهي تتضمن هذه العملية عدة تساؤلات وهي على النحو الآتي (موهوب، 2011):

- هل السياسة العامة قد حققت أهدافها؟
- هل السياسة العامة قد أحدثت فعلها وأثارها؟
- هل تنفيذ السياسة العامة قد حقق الرضا للجهات المستفيدة؟
- هل هناك نتائج ومخرجات غير مقصودة أو غير نافعة قد نتجت عن السياسة العامة؟
- هل ينبغي الاستمرار في السياسة العامة؟ أم أن هناك حاجة لتعديلها أو يتم إلغاؤها؟

وفي ضوء تلك التساؤلات المطروحة حول مفهوم تقييم السياسات العامة، تتعدد التعريفات والمفاهيم من قبل العديد من الباحثين والمهتمين بمصطلح تقييم السياسات العامة فهي عند هؤلاء تعرف بمايلي (الكبيسي، 2008):

- العملية التي يتم من خلالها التأكد من مدى تحقيق السياسة العامة لأهدافها المحددة لها.
- العملية التي تطبق فيها مناهج البحث والقياس للتأكد من مدى فعالية وكفاءة السياسة العامة.
- استخدام المناهج العلمية لتقدير مستوى تنفيذ المشاريع والبرامج التي تطرحها السياسات العامة.
- توظيف المعايير والمؤشرات الكمية والنوعية على تطبيقات ومخرجات السياسة العامة.

بالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه بشأن تقييم مصطلح السياسات العامة إلا أننا يمكننا تعريفه بأنه العملية التي تقوم به الحكومة أو عدة جهات أخرى بمراجعة نتائج السياسة العامة التي تم تطبيقها ثم تقدير مدى نجاحها في تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة منها.

معايير تقييم السياسة العامة

تمثل معايير التقييم وسائل للتحقق من مدى وصول السياسات العامة إلى تحقيق أهدافها، وتشكل أمراً مهماً وأساسياً في عملية تقييم السياسات، لقياس المقدار والنسب المتحققة من تطبيق السياسة المحددة (القريوتي، 2006).

ويمكن تقسيم المعايير إلى معايير رئيسية وأخرى ثانوية وهي على النحو التالي:

المعايير الرئيسية، وتشمل:

أ. المخرجات المباشرة: وتتمثل في التشريعات والقوانين والتعليمات والقرارات. ولعل أهم المعايير التي تستخدم في تقييم جودة هذه المخرجات هي: الوضوح والتعريف بشكل إجرائي، والاتساق والانسجام الداخلي في المضمون، والانسجام والملائمة مع القيم السائدة، والشمولية، ومدى إمكانية تنفيذها، ودرجة القبول (معمر، 2009).

ب. صافي المخرجات: يقيس هذا المعيار النتائج النهائية للسياسة العامة عن طريق طرح المدخلات من المخرجات، وهو يتناسب مع القطاعات الصناعية والإنتاجية ذات الطبيعة الاقتصادية أكثر منه في مجال السلع والخدمات العامة التي هي محور السياسات العامة. ففي قطاع التعليم تتمثل المخرجات بالمعرفة والمهارات والقيم، ولكن ما يميز هذه المخرجات بأن مسألة قياسها أكثر صعوبة من قياس مخرجات القطاعات التي تهدف إلى الربح (القريوتي، 2006).

ج. الآثار والنتائج: هناك اختلاف بين الآثار والنتائج، فالنتائج تمثل ما تم فعله، أما الآثار فتمثل التغيرات الحاصلة من جراء تنفيذ السياسة، وللآثار أبعاد متعددة منها: أثرها على المشاكل العامة للشرائح المعنية بها، وتأثيرها على فئات غير مستهدفة بالأساس سلبياً أو إيجابياً، وهناك سياسات ذات الآثار آنية وأخرى مستقبلية، وكذلك من حيث صعوبة وسهولة قياس التكاليف المباشرة وغير المباشرة (العبيدي، 2019).

- المعايير الثانوية: وهي معايير غير مباشرة ولا تقيس النتائج النهائية المتحققة نتيجة لتطبيق السياسة العامة، بل تقيس بعض النواحي الجزئية التي ترتبط إيجابياً بالمعايير المباشرة، وتتعلق هذه المعايير بالمرجات والهيكل والمدخلات. وتنقسم هذه المعايير إلى عدة معايير وهي: (معمّر، 2009).

أ. معايير إجرائية: من أجل ضمان فاعلية رسم السياسات العامة من الناحية الإجرائية، لابد من التحقق من وجود عدة مؤشرات أهمها وهي: منهجية علمية في تحديد المشكلة، وإستراتيجية وإجراءات واضحة، وتحديد البدائل الممكن تطبيقها، وتوفير وسائل إبداعية، ومعلومات كافية.

ب. معايير تنظيمية: تتضمن التحقق من وجود آليات تنظيمية من خلال عدة معايير أهمها وهي: وجود وحدات تنظيمية متخصصة بعملية التقييم، وتأسيس وحدات متخصصة بالتخطيط طويل المدى، ووجود علاقات مترابطة بين مختلف الجهات المعنية بإعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، وكذلك وجود أفراد وجماعات ومراكز بحثية تهتم بمختلف عمليات السياسة العامة.

ج. المعايير الخاصة اللازمة لرسم السياسات العامة: فهي تضم قوى عاملة مؤهلة ذات كفاءات وخبرات ملائمة، ومعلومات ومصادر وخبرة مختلفة من مكاتب وخدمات استشارية وبحثية في مجال رسم السياسة العامة، ومعدات وسائل الاتصال، والإمكانات المالية اللازمة، وحوافز كافية تشجع العاملين على المشاركة والإبداع (القريوتي، 2006).

المبحث الثاني

واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى اعتماد أسلوب المخططات التنموية لتطوير اقتصادها وتحقيق التنمية، حيث اعتبرت سنة 1967م، بداية جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني وكان نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية. وفي فترة التسعينات تم التوجه للإصلاحات الاقتصادية، والتي جاءت في ظروف صعبة جداً في ظل تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعدم وجود سياسة نقدية واضحة المعالم، وانخفاض أسعار النفط في العالم، والتي كانت نتيجة حتمية لبروز أحداث أكتوبر 1988م، هذا ما دفع للتوجه لاقتصاد السوق والتخلي عن التخطيط المركزي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات (بوشنب، 2010).

المطلب الأول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

هناك العديد من الدوافع الإصلاحية الاقتصادية التي دفعت الدولة الجزائرية للقيام بالإصلاحات الاقتصادية نذكرها منها مايلي:

- ❖ النموذج التنموي المطبق المعتمد على الصناعات المصنعة والتخطيط.
- ❖ إهمال القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في ظل الاعتماد الكلي على القطاع العام.
- ❖ انخفاض أسعار البترول والصادرات وارتفاع الواردات أفضى لعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة التضخم.
- ❖ تزايد العجز المالي للمؤسسات (بن مرار، 2019).

❖ تطور المديونية الخارجية حيث بلغ 26,8 مليار دولار سنة 1989م مقارنة بسنة 1985م التي كانت نسبة المديونية فيها 19,8 مليار دولار (تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، 2000).

المطلب الثاني: السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2024

مع بداية الألفية الجديدة وارتفاع أسعار البترول توجهت الجزائر لتبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرته الدولة، وهي موضحة في الجدول الآتي:

البرنامج	أهدافه	مخصصاته المالية
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م	إنعاش الاقتصاد الجزائري. وتنشيط الطلب ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وتوفير الشغل. وهذا من خلال ترقية الاستثمار الزراعي، وكذا ترقية المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة المحلية المنتجة، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية وتأهيلها بهدف تنشيط الاقتصاد، وتغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، ومكافحة الفقر، وتوفير مناصب شغل، وتحقيق، التوازن الجهوي.	525 مليار دينار جزائري
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)	تحسين الظروف المعيشية، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، وترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.	4202,7 مليار دينار جزائري
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)	يعتبر من أهم البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر منذ سنة 2000م والذي جاء في إطار تثبيت وجهة السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وبالاستمرار في دعم الطلب الكلي وتحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي	وخصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار.
البرنامج الخماسي للنمو (2015م-2019م)	جاء في إطار استكمال البرنامج الخماسي (2010م-2014م)، والذي كان له أثر في إنتاج الثروات وتراجع معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية والمنشآت الأساسية... وغيرها.	/
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024	• بناء نموذج اقتصادي جديد لاقتصاد أكثر مرونة وشمولية، من خلال التركيز على مختلف القطاعات الاستراتيجية، وخصوصاً القطاعات التي ستهيكل الاقتصاد في المستقبل. • التنمية الصناعية لتطوير مرونة الاقتصاد، والذي ينطوي على استخدام أمثل للموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية في إطار التنمية المستدامة. • تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال إشراك كل الجهات الفاعلة مع التوزيع العادل لفرص المشاركة في النمو.	/

• تحسين مناخ الاستثمار بهدف تحسين جاذبية الجزائر للاستثمار وجذب المستثمر الأجنبي. • تطوير البنى التحتية وخاصة اللوجستية منها فهي تشكل عاملاً هاماً من عوامل القدرة التنافسية التي يجب تطويرها في حال تنفيذ مشروع دولي، والتي يمكن تمويلهم من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص • إصلاح النظام المصرفي والمالي لتسهيل تمويل الاقتصاد	
---	--

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على : (تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001، 2001، الصفحات 135-136). (مجلة مجلس الأمة، 2005، الصفحة 29)، (مجلة مجلس الأمة، 2007، الصفحة 04)، (مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2014، الصفحة 02)، (ثابت إسماعيل وسعودي، 2024، الصفحة 965).

من خلال الجدول رقم (01) أعلاه يمكن القول أن انتهاء الجزائر العديد من البرامج التنموية كما سبق ذكرها من خلال الدراسة منذ 2001 لغاية 2024، راجع إلى تداخل مجموعة من العوامل والظروف التي شهدتها الجزائر، سواء خلال الفترة التي ساد فيها النظام الاشتراكي أو الفترة التي تلتها، والتي تميزت بالتوجه نحو اقتصاد السوق وهذا ما كان له انعكاسات كبيرة على كل المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها وأثر على مسار تطور الجزائر بشكل كبير وخصوصاً بعد ما شهدته الجزائر في فترة التسعينات وتدهور الوضع الأمني وتردي الوضع الاقتصادي ما انعكس سلباً على الجزائر واقتصادها.

المبحث الثالث

تقييم فعالية السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2015-2024

بعد التطرق في المبحث السابق لواقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، من خلال هذا المبحث سيتم تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2024. بناءً على مؤشرين أساسيين وهما الناتج الداخلي الخام والميزان التجاري، التي وقع عليها الاختيار لأهميتها وسيتم تقييم مدى فعالية تحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ومقارنتها بالنتائج المحققة والوصول إلى نتائج أكثر دقة ومصداقية. باستخدام بيانات إحصائية.

المطلب الأول: مؤشر الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2024

لقياس النمو الاقتصادي لأي دولة يتم الاعتماد على مؤشر الناتج الداخلي الخام، لذا ومن خلال هذا المؤشر سيتم التعرف على تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2015-2024 كما هو موضح في الجدول الموالي:

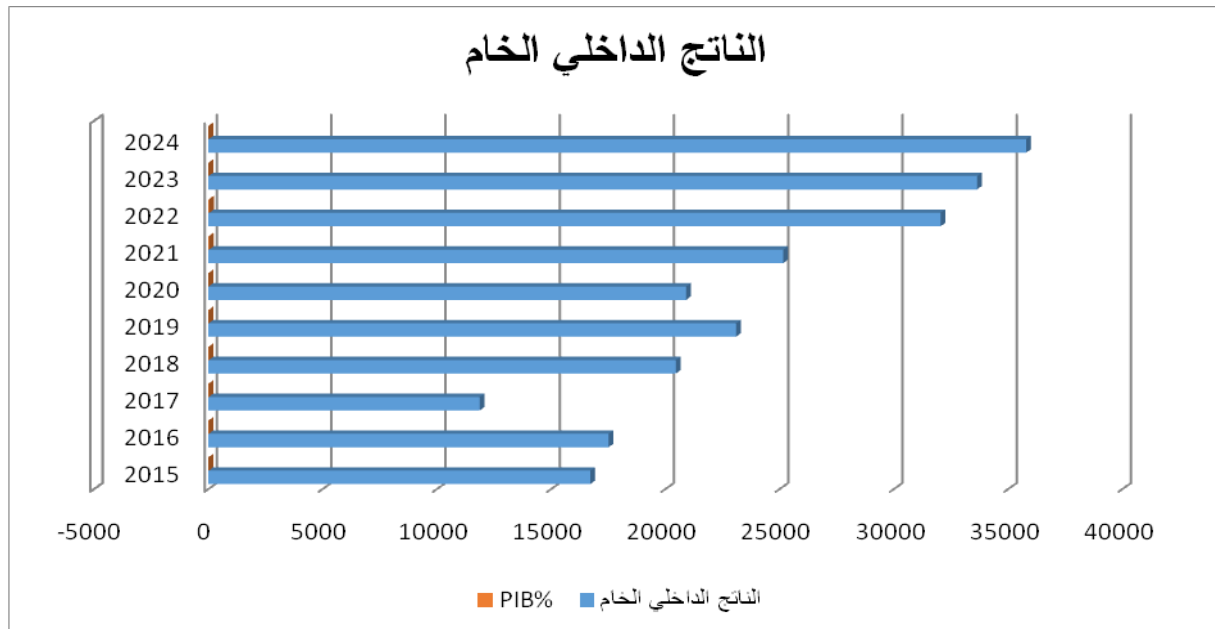
الجدول رقم (02): يمثل تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال 2015-2024

الوحدة : مليار دينار

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
35788,5	33638,3	32039,5	25153,2	20902,1	23090,1	20453,7	11876,2	17514,6	16712,7	الناتج الداخلي الخام
6.4	5.0	27,4	20,3	-9,5	1,8	8,3	7,8	4,8	-3,0	PIB%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: (تقرير بنك الجزائر، جوان 2025، الصفحة 120)، و(تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 112)، و (تقرير بنك الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 150).

الشكل رقم (01): يمثل الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2024-2015



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول رقم (02)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02) والشكل رقم (01) أعلاه أن الناتج الداخلي الخام انتقل من -3,0 سنة 2015 من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى بنسبة (4,8 و 7,8 و 8,3%) على التوالي، وهي نسب توضح تطور مستوى النمو الاقتصادي خلال السنوات التالية (2016 و 2017 و 2018)، وبالرغم من ارتفاع مستويات نمو الناتج الداخلي الخام خلال السنوات المذكورة، إلا أنه تراجع في سنة 2019 بنسبة 1,8% وبلغ مستويات أدنى سنة 2020 بنسبة -9,5% بسبب انخفاض أسعار البترول، بعدها انتقل نمو الناتج الداخلي الخام من أدنى مستوياته إلى (20,3 و 27,4%) خلال سنتي 2021 و 2022 على التوالي، وهذا راجع للاستقرار النوعي وانفراج الأوضاع في الجزائر وكذا توافق هذا النمو والسياسات المنتهجة خلال تلك الفترة، ولكن بالرغم من الارتفاع الذي شهده مؤشر الناتج الداخلي الخام إلا أنه عاد للانخفاض ومن ثم الارتفاع بشكل بطيء في السنتين الموالتين، وما يلاحظ هو تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بشكل كبير جداً حيث بلغ سنة 2023 و 2024 على التوالي بنسبة 5% و 6,4%، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: مؤشر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2024-2015

الميزان التجاري يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات يكون هناك فائض في الميزان التجاري، والعكس إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات يحقق عجزاً، أما التوازن عندما تتساوى الصادرات مع الواردات (رحمون و صوالي، 2022)، ويعتبر الميزان التجاري إحدى القنوات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، ويمثل حلقة وصل مهمة بحسابات الدخل القومي ومقياساً للتأثير الاقتصادي الكلي للمعاملات الدولية، لذلك فإن أي تذبذبات في الميزان التجاري يمكن أن يكون لها أثر كبير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي (رحمون و صوالي، 2022).

لذا ومن خلال اعتمادنا على مؤشر الميزان التجاري نسعى إلى التعرف على الميزان التجاري الجزائري من خلال قيمة الصادرات والواردات وتبسيط الضوء على مدى مساهمتهما في التنمية الاقتصادية، وكذا التعرف على تركيبة المنتجات التي يتضمنهما كل من الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة.

1. الميزان التجاري:

الجدول رقم (03): يمثل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2024-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

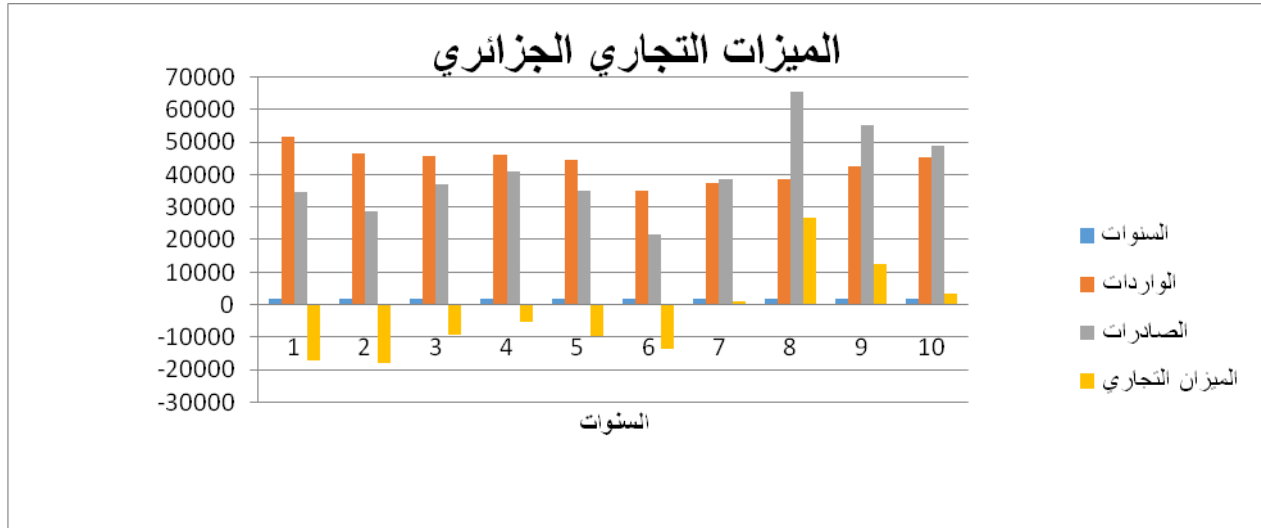
السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري
2015	51702	34668	-17034
2016	46727	28883	-17844
2017	46057	37191	-8866
2018	46197	41168	-5029
2019	44632	35323	-9309
2020	35415	21932	-13483
2021	37401	38636	1235
2022	38749	65716	26967
2023	42842	55554	12712
2024	45334	49066	3732

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً على:

(تقرير بنك الجزائر، جوان 2025، الصفحة 133)، و (تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 125).

الشكل رقم (02): يمثل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015-

2024



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات الجدول رقم (03)

من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) أعلاه، نلاحظ بأن الميزان التجاري يعاني عجزاً منذ سنة 2015 بقيمة 17034- مليون دولار أمريكي إلى غاية 2020 الذي بلغ العجز فيها 13483- مليون دولار أمريكي، ولكن بعدها شهد الميزان التجاري انفراجاً وفائضاً طفيفاً يقدر بـ 1235 مليون دولار أمريكي سنة 2021، وبلغ 26967 مليون دولار أمريكي سنة 2022، وفي السنة الموالية 2023، انخفض إلى 12712، وتدهور أكثر سنة 2024 حيث بلغ 3732 مليون دولار أمريكي على التوالي. الملاحظ من خلال الإحصائيات والجدول رقم 03 أن الميزان التجاري الجزائري يشهد تذبذباً وعدم الاستقرار ويمكن إرجاع ذلك لعدة عوامل أبرزها الأوضاع التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة بالإضافة إلى العوامل الخارجية على المستوى الدولي التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات الدول بالإضافة لعدم استقرار أسعار النفط. بعد التطرق إلى الميزان التجاري الجزائري للفترة 2015-2024، والذي كنا نهدف من خلاله إلى التعرف على قيمة الصادرات والواردات الجزائرية، لذا ومن خلال العنصر الموالي سيتم التركيز على تركيبة الصادرات والواردات لمعرفة المنتجات التي يتم استيرادها وتصديرها.

2. تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2015-2024

سيتم التطرق إلى توزيع الصادرات والواردات حسب المنتجات خلال فترة الدراسة المحددة من 2015-2024، كل على حدا على التوالي.

1.2 توزيع الواردات الجزائرية حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

من خلال الجدول الموالي سيتم التطرق إلى نسب كل المنتجات التي يتم استيرادها من الدول الأجنبية بشكل عام.

الجدول رقم (04): تركيبة الواردات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع*	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
88631	10978	9921	10369	8877	7723	7694	8199	8069	7855	8946	المواد الغذائية
10937	611	616	581	513	890	1369	977	1899	1234	2247	الطاقة
25381	3692	3880	4037	3401	2199	1921	1814	1458	1490	1489	المواد الأولية
98019	10553	9713	9581	7313	7614	9840	10468	10483	10972	11482	المواد نصف المصنعة
3967	357	285	204	247	198	437	537	585	479	638	التجهيزات الفلاحية
115288	11116	9881	8321	9158	8697	10845	12824	13368	14709	16369	التجهيزات الصناعية
72355	7051	6431	5276	6498	5577	7934	9312	8129	7904	8243	السلع الاستهلاكية
25603	975	2115	380	1394	2517	3766	3459	4086	4239	2672	أخرى
3834	0	0	0	0	0	826	984	907	554	563	الواردات بدون دفع+ تصليحات التجهيزات
	45334	42842	38749	37401	35415	44632	48573	48982	49436	52649	المجموع

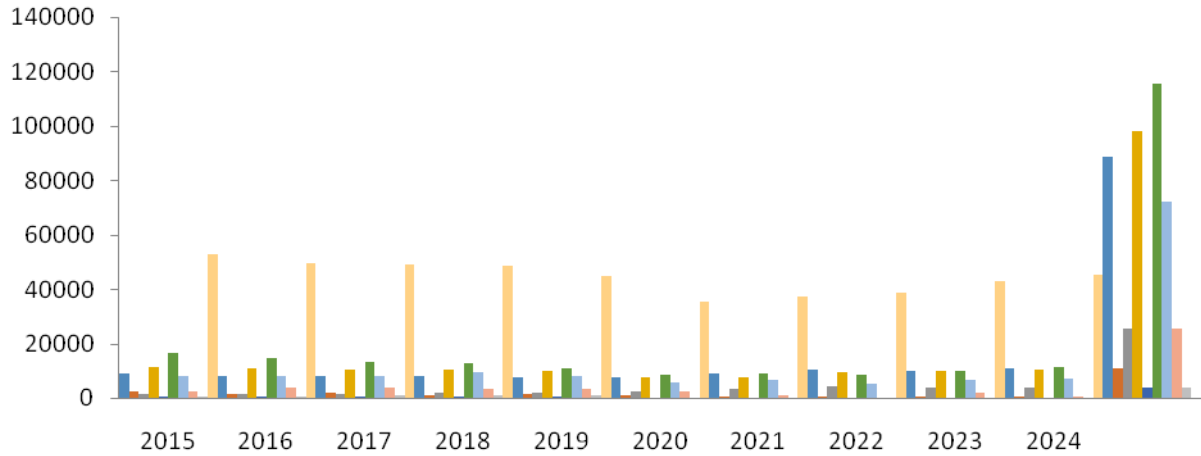
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(تقرير بنك الجزائر، جوان 2025، الصفحة 133)، و (تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 125)، و (تقرير بنك

الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 166)

الشكل رقم (03): يمثل توزيع الواردات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

توزيع الواردات حسب المنتجات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (04)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) أعلاه أن التجهيزات الصناعية تشكل أكبر قيمة من الواردات بقيمة 115288 مليون دولار أمريكي، وتليها المواد نصف المصنعة بقيمة 98019 مليون دولار أمريكي، والمواد الغذائية بقيمة 88631 مليون دولار أمريكي، وتأتي بعدها السلع الاستهلاكية بقيمة 72355 مليون دولار أمريكي، والمنتجات الأخرى بلغت قيمة 25603 مليون دولار أمريكي، ويلها المواد الأولية بقيمة 25381 مليون دولار أمريكي، وبشكل أقل تأتي الطاقة بقيمة 10937 مليون دولار أمريكي وهنا نلاحظ أن نسبة الواردات من الطاقة ضئيل جداً مقارنة بصادراتها التي تشكل النسبة الأكبر فيها، وفي الترتيب الموالي تأتي التجهيزات الفلاحية بقيمة 3967 مليون دولار أمريكي. وأخيراً الواردات بدون دفع وتصليحات التجهيزات بقيمة 3834 مليون دولار أمريكي،

كما نجد أن قيمة الواردات بلغت 52649 مليون دولار أمريكي سنة 2015 واستمرت في التراجع حتى بلغت 35415 مليون دولار أمريكي سنة 2020، وبعدها بدأت في الارتفاع بلغت 45334 مليون دولار أمريكي سنة 2024، يمكن إرجاع الأمر إلى طبيعة الظروف التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة سواء على المستوى الاقتصادي والمتمثل في تذبذب أسعار البترول، أو الاجتماعي المرتبط بتدني المستوى المعيشي والسياسي من خلال الحراك الشعبي سنة 2019، وعلى المستوى الصحي انتشار جائحة كورونا وانعكاساتها على الوضع العام بالجزائر. كل هذه العوامل أدت بشكل أو بآخر في توجيهات الدولة وسياساتها المنتهجة.

2.2 توزيع الصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

من خلال ما يلي سيتم تسليط الضوء على مختلف المنتجات التي تصدرها الجزائر كما هو موضح في الجدول والشكل المواليين.

الجدول رقم (05) يمثل توزيع الصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024

الوحدة: مليون دولار أمريكي

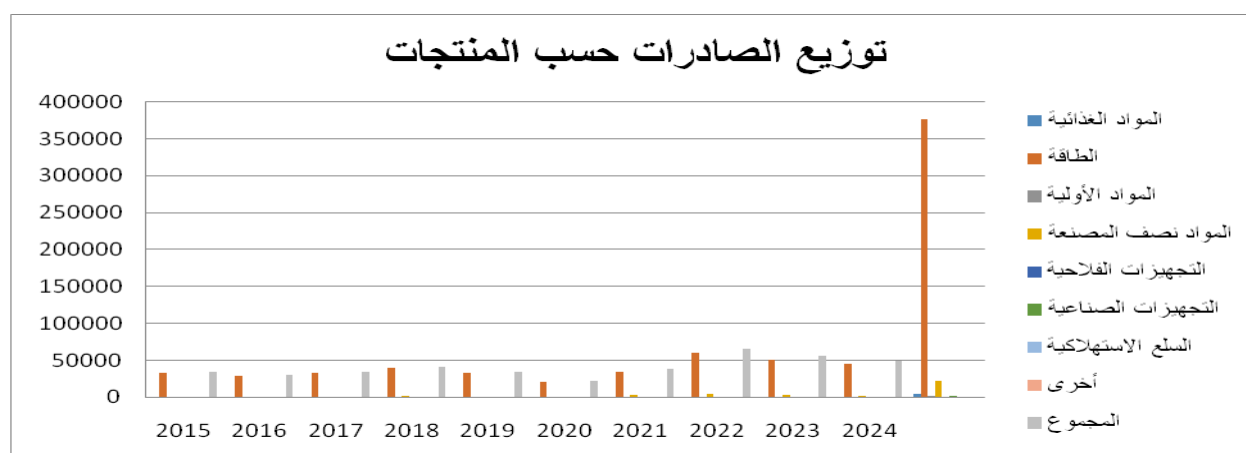
المجموع*	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
المواد الغذائية	272	428	269	576	437	408	373	350	326	238	
3677											
الطاقة	45510	50781	59900	34137	20022	32926	38897	33202	27918	33081	
376374											
المواد الأولية	237	256	263	182	71	96	93	73	84	107	
1462											
المواد نصف المصنعة	2850	3977	5086	3486	1287	1445	1626	845	909	1111	
22622											
التجهيزات الفلاحية	2	3	2	1	0	0	0	0	0	0	
8											
التجهيزات الصناعية	108	45	84	188	77	83	90	78	53	18	
824											
السلع الاستهلاكية	83	65	111	63	37	36	34	20	18	11	
478											
أخرى	0	0	0	4	0	0	0	0	1	0	
5											
المجموع	49066	55554	65716	38636	21932	34113	41113	34569	29310	34566	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

(تقرير بنك الجزائر، جوان 2025، الصفحة 133)، و (تقرير بنك الجزائر، جوان 2024، الصفحة 125)، و (تقرير بنك

الجزائر، ديسمبر 2020، الصفحة 166)

الشكل رقم (04) يمثل توزيع الصادرات حسب المنتجات خلال الفترة 2015-2024



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول رقم (05)

النسب من حساب الباحثين

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (05) والشكل رقم (04) أعلاه، أن قطاع الطاقة هو القطاع المسيطر على الصادرات طول سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة 376374 مليون دولار أمريكي وتليها المواد نصف المصنعة بقيمة 22622 مليون دولار أمريكي، وتأتي بعدها صادرات المواد الغذائية بقيمة 3677 مليون دولار أمريكي، وفي المرتبة الموالية تأتي المواد الأولية بقيمة 1462 مليون دولار أمريكي، القطاعات الأخرى تعتبر مساهمتها ضئيلة جداً إذ يمكن اعتبارها منعدمة نوعاً ما كما هو موضح في الجدول والشكل السابقين.

وبناءً على قراءتنا لقيمة السنوات وتطورها نجد بأن قيمة الصادرات سنة 2015 بلغت 34566 مليون دولار أمريكي، وارتفعت لغاية 41113 مليون دولار أمريكي، وهذا راجع لتحسن وارتفاع أسعار البترول بعد ما شهدته الجزائر من تراجع للاقتصاد الوطني الذي جاء مع تراجع أسعار البترول وانخفاضها، وفي سنتي 2019، 2020 بدأت قيمة الصادرات في التراجع بلغت 21932 مليار دولار سنة 2020، وبدأت بالارتفاع منذ سنة 2020 حيث بلغت 65526 مليون دولار أمريكي، سنة 2022. وعادت للانخفاض في السنتين الموالتين 2023 و2024

مما سبق نستخلص بأن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات تظل ضعيفة وقليلة التنوع مثلها مثل نظام الإنتاج المحلي، فقيمة الصادرات الجزائرية غير مستقرة فهي مرتبطة بشكل كبير على قطاع واحد وهو قطاع الطاقة، وهذا التفاوت راجع للسياسة المنتهجة للجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2024، واعتمادها على الريع البترولي، وحتى المحاولات التي جاءت لتنويع الاقتصاد والاعتماد على الطاقات المتجددة وتنشيط مختلف القطاعات التي لازالت خاملة لحد اليوم لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها. وهذا بالرغم من كل المبالغ المالية التي تم وضعها في سبيل تنويع الصادرات من خلال البرامج التنموية المختلفة التي سطرتهما الجزائر منذ بداية الألفية لغاية اليوم.

مناقشة النتائج:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من خلال تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015-2024، نستنتج بأن الألفية الجديدة شكلت نقطة التحول في السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال البرامج الإنعاشية المنتهجة، كما تم توضيحه من خلال الإحصائيات المتوصل إليها سابقاً. وهذا راجع للاستقرار الذي عرفته أسعار البترول حيث ارتفع إجمالي الإيرادات من 1278.1 مليار دينار جزائري سنة 2000، بلغ 5190.4 مليار دينار جزائري سنة 2008 لكن بعد سنة 2009 لغاية سنة 2022 سجلت عجزاً متواصلاً في الميزانية بنسب متفاوتة وهذا راجع لانخفاض في عوائد النفط والغاز الطبيعي جرّاء الأزميتين العالميتين (أزمة 2008 وأزمة 2014 حيث انخفضت وبلغت سنة 2016 حوالي 1781.1 مليار دينار جزائري وهذا ما يتوافق مع دراسة (بوعرفة و بودالي، 2024).

اعتمادنا على مؤشرين لتقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وهما الناتج الداخلي الخام والميزان التجاري، أمّا مؤشر الناتج الداخلي العام شهد تذبذباً إلا أنه عاد للانخفاض ومن ثم الارتفاع بشكل بطيء في السنتين الموالتين، وما يلاحظ هو تراجع نمو الناتج الداخلي الخام بشكل كبير جداً حيث بلغ سنة 2023 و 2024 على التوالي نسبة 5% و 6,4%، كما هو موضح في الجدول رقم 02. يتضح لنا أن الناتج الداخلي الخام يتأثر بصفة كبيرة بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى اعتماد صانعي السياسة الاقتصادية في الجزائر على الاقتصاد الريعي وإهمال مختلف القطاعات الأخرى المنتجة والتي يمكن المساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام وهذا ما أكدته دراسة (عمراني و حاكمي، 2019) ودراسة (مباركة، 2024).

أما بخصوص الميزان التجاري فقد سجل عجزاً مستمراً طوال الفترة 2015-2019 مع الثبات النسبي المُسجَّل في قيمة الواردات وهذا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (إكن، 2022)، ويمكن إرجاع السبب للتغيرات الدولية التي أثرت بشكل مباشر على اقتصاديات الدول والجزائر على وجه خاص بالإضافة لعدم استقرار أسعار النفط له دور هام في تحديد حالة الميزان التجاري، أمّا بعد سنة 2019 لغاية 2024 الجزائر شهدت عدة تغيرات دولية ومحلية، على المستوى الدولي جاءت جائحة كورونا وتردي الأوضاع الصحية للمواطنين في العالم وفي الجزائر، وانعكس تأثيرها ليمتد ويشمل اقتصاديات كافة الدول على حدٍ سواء.

أيضا اتسمت هذه الفترة بعدم الاستقرار فقد قدر حجم إجمالي الواردات لسنة 2020 بـ 35547 مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2019 وهذا نتيجة ركود الملاحة البحرية البحرية نهاية شهر فيفري بسبب انتشار فيروس كورونا في الصين والذي يعتبر هذا الأخير الممول الأول للجزائر. بالإضافة لسعي الجزائر لتقليص الإنفاق على الواردات نظراً لتدني إيرادات الطاقة المصدر الرئيسي للمالية الدولة، كما أن الصادرات شهدت نفس المستوى من الانخفاض خلال هذه السنوات وهذا ما أكدته دراسة (إسسال و شنايت، 2025)

الخاتمة:

نستخلص مما سبق، بأن الجزائر ومنذ استقلالها تسعى جاهدة إلى الرفع من المستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، وهذا واضح من خلال مضمون البرامج والمخططات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال ولغاية اليوم. وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أن الطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري، جعل من كل السياسات الاقتصادية التي تم الأخذ بها لا تحقق الأهداف الكلية لها، وانعكس سلباً على التنمية الاقتصادية في الجزائر. وهذا ما أكدته فرضية الدراسة التي جاءت على النحو التالي: "فعالية السياسة العامة الاقتصادية مرهون بمدى مساهمة كل المؤشرات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، لذا فضرورة العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري أصبح ضرورة حتمية في ظل توجه العالم إلى مستويات تكنولوجية عالية الجودة والدقة، وبروز عدة متغيرات على المستوى الدولي والعالمي،

لذا ومما سبق تم تقديم المقترحات والتوصيات التالية:

- ❖ زيادة الصادرات خارج المحروقات، ولا يكون هذا إلا بتفعيل قطاعات حيوية أخرى كقطاع السياحة، الزراعة وغيرها.
- ❖ تشاركية السياسات العامة وأهمية إشراك كل الفواعل في عملية صنعها بشكل عام.
- ❖ ضرورة تحين الأطر القانونية المنظم للاقتصاد الجزائري بما يتوافق والمتغيرات الدولية.
- ❖ تفعيل وإشراك مراكز الفكر في صُنع السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ إصلاح النظام المالي والمصرفي لإعطاء مجال أوسع للاستثمار الأجنبي.
- ❖ ضمان مناخ استثماري مناسب بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بيانات الإفصاح:

- الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- توافر البيانات والمواد: كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- مساهمة المؤلفين: يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.

- تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
 - التمويل: لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
 - شكر وتقدير: الشكر الجزيل لمجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث (JSD) على الدعم والإرشادات
- ([/https://jsd.sdasmart.org/en/jsd](https://jsd.sdasmart.org/en/jsd))

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

- إسلام نوال ، و شنايت مراد. (2025). دراسة تحليلية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2022). *مجلة المنهل الاقتصادي*، 08(01)، 461-478. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/269404>
- أندرسون، جيمس. (2010). *صنع السياسة العامة*. (تر: الكبيسي عامر). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- بشيثي، وليد ، و مجلح، سليم. (2018). أداء مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر في ظل الوفرة المالية 2001-2014م. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 02 (11). الصفحات 1-19. رابط المقال الإلكتروني: <https://asjp.cerist.dz/en/article/66370>
- بن عياش، سمير. (2011). *السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي- دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009)*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة الجزائر. الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/SAT5pU>
- بن عيسى، صفاء. (2014). *السياسة العامة الاقتصادية في المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل.
- بن مرار، جمال. (06-07-11، 2019). *أثر المؤسسات المالية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000م-2017م)*. الاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر (1989م-2017م). الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- بنك الجزائر (ديسمبر 2020). *التقرير السنوي 2019*. الرابط الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>
- بنك الجزائر. (2024). *التقرير السنوي 2023*. الرابط الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>
- بنك الجزائر. (2025). *التقرير السنوي 2024*. الرابط الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>
- بوابة الوزير الأول. (مايو-2014). *مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية*. الرابط الإلكتروني: <https://www.premier-ministre.gov.dz>
- بوشنب، موسى. (2009-2010). *اشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990م آفاق 2009م*. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية. جامعة محمد بوقرة. الرابط الإلكتروني: <file:///C:/Users/PC/Downloads/Boucheneb.pdf>

بوعرفة أسامة، و بودالي بلقاسم. (2024). تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2022. *مجلة المالية والاسواق*، 11(02)، 220-238. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/article/253159>

ثابت نور الإسلام، و سعوددي، عبد الصمد. (2024). دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة السياسة العالمية*، 08 (01). الصفحات 956-972. رابط المقال الإلكتروني:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/247140>

الحديثي، مها، و الخفاجي، محمد. (2006). *النظام السياسي والسياسة العامة*. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. كربلاء.

خير، عبد القوي. (1988). *دراسة السياسة العامة*. ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

دلامي مباركة. (2024). دراسة تحليلية لانعكاسات انهيار أسعار النفط ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال جائحة كورونا. *مجلة الجغرافيا الاقتصادية*، 01(02)، 1 - 19. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/article/249629>

رحمون، ثابت، و صواليلي، صدر الدين. (2022). أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج VVECM. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، 06 (01)،

97-113. رابط المقال الإلكتروني: <https://asjp.cerist.dz/en/article/191009>

شرف الدين، محمد. (2024). دور السياسة العامة التنفيذية للدولة تجاه إدارة المخلفات الصلبة بالجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية في صندوق النظافة والتحسين بالعاصمة صنعاء. *مجلة جامعة صنعاء*. 06 (3). الصفحات 121-140. رابط

المقال الإلكتروني: <https://baydaauniv.net/bui/index.php/bui/article/view/619>

صالح أسماء. (2019). تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج. *مجلة الناقد للدراسات السياسية*. 03 (01). الصفحات 91-208. رابط المقال الإلكتروني:

<https://asjp.cerist.dz/en/article/85068>

صحراوي، عباس، و خلفوني، فائزة. (2021). السياسة العامة الاقتصادية بالجزائر في ظل الوفرة المالية دراسة تحليلية للفترة من 2005- إلى 2014م. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، 07 (02). الصفحات 710-727. رابط

المقال الإلكتروني: <https://asjp.cerist.dz/en/article/172915>

ضربان، وليد. (2020). دور المؤشرات الدولية للتنمية في تقييم السياسات العامة في الجزائر- دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي منذ العام 1998. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

جامعة الجزائر 03. الرابط الإلكتروني:

<file:///C:/Users/PC/Downloads/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A9%20%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86%20%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF.pdf>

العبيدي، مثنى. (2019). *مقاربات نظرية في السياسة العامة*. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

العزاوي، وصال. (2003). *مبادئ السياسة العامة*. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

عمراني سفيان، و حاكمي بوحفص. (2019). انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر (دراسة تحليلية فترة 2000-2017). *مجلة البشير الاقتصادية*، 05(02)، 911-924. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/article/101133>

قدي، عبد المجيد. (2006). *المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

القريوتي، محمد. (2006). *رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة* (ط 01). دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

الكيسي، عامر. (2008). *السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات*. المنظمة العربية للتنمية، القاهرة.

مجلة مجلس الأمة. (أوت 2005). الجزائر في حاجة إلى اقلاع اقتصادي حقيقي فلتتظاهر الجهود الوطنية لهذه الغاية. الرابط الإلكتروني:

https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_21_compressed.pdf

مجلة مجلس الأمة. (أوت -سبتمبر 2007). توجهات هادئة لاصلاحات عميقة وتدرج في النتائج المرجوة. الرابط الإلكتروني:

https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_32.pdf

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES0 (2001). الرابط الإلكتروني: <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2001>

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. *المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية*. (2000) الرابط الإلكتروني: <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2000>

مسعودي سعاد، و مؤمني إسماعيل. (2024). *فعالية السياسة المالية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري* (1999-2022). *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، 11 (01)، 252-277. تم الاسترداد من

<https://asjp.cerist.dz/en/article/252325>

معمر. عمار. (2009). *إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر - دراسة وصفية تحليلية*. رسالة ماجستير غير منشورة.

كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة بن يوسف بن خدة. الرابط الإلكتروني: http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/9099/1/MAAMAR_AMMAR.pdf

موهوب، ياسين. (2011). *دور المرأة في صنع السياسة العامة في الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية والإعلام: جامعة الجزائر. الرابط الإلكتروني:

<https://docs.google.com/viewerng/viewer?url=https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/1701378535073638.pdf>

المراجع الأجنبية:

Collins English Dictionary (11) th edition. (2011). Britain: HarperCollins Publishers.

Easton David. (1965). *A systems Analysis of Political Life*. Wily: New York,

Harold Laswell و Abraham Kaplan. (1970). *Power and Society*. Yale University Press New Haven,

Julie Bouchard. (2015). *La médiatisation de l'évaluation ET les flux de valeurs/Evaluation in the Media and the Circulation of Values*. Berne: Édition scientifiques Internationales.

Thomas Day. (1992). *Understanding Public Policy* (7) th Edition New Jersey : Prentice Hall.

Uzun, Hakan & Okur Abdrahman. (2025). Kamu Politikası Değişiminde Çöp Kutusu Modeli: Covid-19 Pandemisi Sürecinde Türkiye Ekonomi Politikası. *Anadolu Kültürel Araştırmalar Dergisi*, 09(01), 203-234. doi:https://doi.org/10.15659/jancr.v9i1.203

Translated references

- Al-Azzawi, Wisal. (2003). *Principles of Public Policy*. Osama Publishing and Distribution House, Amman.
- Al-Hadithi, Maha, & Al-Khafaji, Mohammed. (2006). *The Political System and Public Policy*. Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, Karbala.
- Al-Kubaisi, Amer. (2008). *Public Policies: An Introduction to Improving Government Performance*. Arab Organization for Administrative Development, Cairo.
- Al-Obaidi, Muthanna. (2019). *Theoretical Approaches to Public Policy*. Arab Organization for Administrative Development, Cairo.
- Al-Qaryouti, Mohammed. (2006). *Formulation, Implementation, Evaluation, and Analysis of Public Policy* (1st ed.). Dar Wael for Publishing, Printing, and Distribution, Amman.
- Amrani, Sofiane & Hakmi Bouhafas. (2019). Repercussions of oil price fluctuations on Algeria's gross domestic product (An analytical study for the period 2000-2017). *El-Bashir Economic Journal*, 05(02), 911-924. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/101133>.
- Anderson, James. (2010). *Public Policymaking*. Translated by Amer Al-Kubaisi. Dar Al-Maseerah for Publishing, Distribution, and Printing, Amman.
- Bank of Algeria. (2020, December). *Annual Report 2019*. Available at: <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- Bank of Algeria. (2024). *Annual Report 2023*. Available at: <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- Bank of Algeria. (2025). *Annual Report 2024*. Available at: <https://www.bank-of-algeria.dz/>
- Ben Ayyash, Samir. (2011). *Environmental Public Policy in Algeria and Sustainable Development at the Local Level: A Case Study of Algiers Province (1999–2009)*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, University of Algiers. Available at: <https://2u.pw/SAT5pU>
- Ben Issa, Safaa. (2014). *Economic Public Policy in the Maghreb: A Comparative Study of Algeria, Morocco, and Tunisia*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Seddik Ben Yahia University, Jijel, Algeria.
- Ben Merar, Jamal. (2019, November 6–7). *The Role of Financial Institutions in Shaping Public Policy in Algeria (2000–2017)*. Paper presented at *The Political Economy of Reforms in Algeria (1989–2017)*, National Higher School of Political Science, Algeria.

- Bouarfa Osama & Boudali Belkacem. (2024). Evaluating the effectiveness of fiscal policy in Algeria in light of oil and natural gas price fluctuations during the period 2000-2022. Journal of Finance and Markets, 11(02), 220-238. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/25315>
- Boucheneb, Moussa. (2009–2010). *The Challenge of Coordinating Monetary and Fiscal Policies to Maintain Economic Balance: The Case of Algeria (1990–2009)*. Master's Thesis, Faculty of Economics, Management Sciences, and Commercial Sciences, Mohammed Bougara University. Available at: <file:///C:/Users/PC/Downloads/Boucheneb.pdf>
- Bshishi, Walid, & Majlakh, Salim. (2018). *Monetary Policy Indicators in Algeria during the Period of Financial Abundance (2001–2014)*. **Forum Journal for Economic Studies and Research**, 2(11), 1–19. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/66370>
- Delami, Mebarka (2024). An analytical study of the repercussions of the oil price collapse and its contribution to the Algerian gross domestic product during the COVID-19 pandemic. Journal of Economic Geography, 01(02), 1 - 19. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/249629>.
- Derbane, Walid. (2020). *The Role of International Development Indicators in Evaluating Public Policies in Algeria: A Case Study of the National Economic and Social Council since 1998*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3.
- Islal Nawel & Chenait Mourad. (2025). An analytical study of the repercussions of oil price fluctuations on the Algerian trade balance during the period (2000-2022). Al-Manhal Economic Journal, 08(01), 461-478. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/269404>.
- Kadi, Abdel Majid. (2006). *Introduction to Macroeconomic Policies: An Analytical and Evaluative Study*. University Publications Office, Algeria.
- Khairi, Abdel Qawi. (1988). *The Study of Public Policy*. Dhat Al-Salasil for Printing, Publishing, and Distribution, Kuwait.
- Maamar, Ammar. (2009). *The Problem of Public Policymaking in Algeria: A Descriptive and Analytical Study*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, Benyoucef Benkhedda University.
- Messoudi Souad & Moumeni Ismail. (2024). The effectiveness of fiscal policy in controlling inflation in the Algerian economy (1999-2022). Journal of Development Research and Studies, 11(01), 252-277. Retrieved from <https://asjp.cerist.dz/en/article/252325>
- Mouhoub, Yacine. (2011). *The Role of Women in Public Policymaking in Algeria*. Unpublished Master's Thesis, Faculty of Political Science and Media, University of Algiers.
- National Economic and Social Council (CNES). (2001). *Publications of the National Economic and Social Council*. Available at: <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2001>

- National Economic and Social Council. (2000). *External Debt of Southern Mediterranean Countries: An Obstacle to Euro-Mediterranean Development*. Available at: <https://www.cnese.dz/ar/cnese-portal/publications/2000>
- Prime Minister's Portal. (2014, May). *Government Action Plan for Implementing the Program of the President of the Republic*. Available at: <https://www.premier-ministre.gov.dz>
- Rahmoun, Thabet, & Soualili, Sadr Eddine. (2022). *The Impact of External Balance Indicators on Economic Growth in Algeria during the Period (1970–2019): An Econometric Study Using the VECM Model*. Forum Journal for Economic Studies and Research, 6(1), 97–113. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/191009>
- Sahraoui, Abbas, & Khalfouni, Fazia. (2021). *Economic Public Policy in Algeria under Financial Abundance: An Analytical Study of the Period 2005–2014*. Journal of Research in Law and Political Science, 7(2), 710–727. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/172915>
- Salhi, Asma. (2019). *Evaluation of Public Policies: Qualitative and Quantitative Approaches—A Study of Concepts and Models*. Al-Naqid Journal for Political Studies, 3(1), 91–208. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/85068>
- Senate Journal. (2005, August). *Algeria Needs a Real Economic Take-Off: National Efforts Should Be Mobilized for This Purpose*. Available at: https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_21_compressed.pdf
- Senate Journal. (2007, August–September). *Calm Approaches toward Deep Reforms and Gradual Achievement of the Desired Outcomes*. Available at: https://www.majliselouma.dz/userfiles/files/documents/revue%20senat/rev_32.pdf
- Sharaf Al-Din, Mohammed. (2024). *The Role of Executive Public Policy in Managing Solid Waste in the Republic of Yemen: A Field Study of the Cleanliness and Improvement Fund in Sana'a*. Sana'a University Journal, 6(3), 121–140. Available at: <https://baydaauniv.net/buj/index.php/buj/article/view/619>
- Thabet Nour Al-Islam, & Saudi Abdel Samad. (2024). *The Role of the Economic Recovery Program in Achieving Economic Diversification in Algeria*. Global Policy Journal, 8(1), 956–972. Available at: <https://asjp.cerist.dz/en/article/247140>